بيان سكان الجولان إلى الرأي العام المحلي والدولي حول قرار إسرائيل ضم مرتفعات الجولان وانتهاكاتها لحقوق الإنسان *

الجولان، 1982/2/18

تشهد هضبة الجولان إضراباً عاماً مفتوحاً، وتعرض الموقف في الهضبة لكثير من التشويش والأخطاء من قبل وسائل الإعلام المختلفة، وتبياناً للحقيقة، نوضح ما يلي:

1– منذ أكثر من عام، صعدت سلطات الاحتلال العسكري الصهيوني حملتها لضم الجولان أرضاً وشعباً لـ "إسرائيل" حيث اتخذت قراراً حكومياً تعطي بموجبه الهوية الإسرائيلية لمن يطلبها. ولكن بعد تعرضنا للضغوط البشعة وقف شعبنا في وجه هذه الحملة الشرسة وتوصلنا بعدها الى حل مرض تعهدت الحكومة بموجبه بسحب قرارها مما جعل الأمور تهدأ في الهضبة .. ولكن إلى حين ..

2– في 1981/12/14، وبشكل مفاجئ وسريع، أقر الكنيست الإسرائيلي قانون ضم الجولان وبوشر بتطبيقه فوراً، وبدأ فتح الملف مجدداً ..

3– امتنعت مؤسسات الدولة في الجولان عن تصريف أمور السكان إلى أن تفرض عليهم الهوية الإسرائيلية ومثال ذلك .. اشترط مكتب الداخلية الحصول على الهوية الإسرائيلية مقابل تسجيل المواليد الجدد، وكذلك امتنع مكتب الداخلية أيضاً، عن إعطاء الهوية لبالغي السادسة عشرة إلا إذا وافقوا على تسليم الهوية الإسرائيلية والرافضين عليهم عقوبات مختلفة ..

4– بعث مكتب الترخيص إلى أصحاب السيارات إشعاراً يطلب منهم تبديل أرقام سياراتهم من الأرقام الخاصة بالهضبة إلى أرقام "إسرائيلية" عادية، وكذلك الأمر بالنسبة لرخص قيادة السيارات ..

5– عندما وصلت الأمور لهذا الحد، اجتمع ممثلو السكان بتاريخ 1982/2/10 حيث اتفق المجتمعون على إرسال مذكرة إلى السلطات العسكرية الصهيونية يطلبون فيها احترام مشاعرنا الوطنية وعدم تطبيق القانون الإسرائيلي علينا نحن سكان القرى الأربع أرضاً وشعباً.

6– وبدلاً من اتخاذ التدابير اللازمة للتفاوض مع السكان وحل المشكلة بصورة سليمة، قامت السلطات العسكرية بشكل تعسفي بتاريخ 1982/2/12، بإيقاف خمسين سيارة نقل، وصادرت رخصها ومنعتها من العمل، ولم تكتف بذلك، ففي منتصف ليلة 1982/2/12 داهمت قوات الشرطة منازل أربعة مواطنين واعتقلت كلاً من المشايخ سليمان وكمال كنج أبو صالح،

---

* **المصدر:** وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، 1982/2/19، 10–13.

محمود حسين الصفدي، والشيخ كنج كنج، هادفة من ذلك تخويفنا ومنعنا من المطالبة بحقوقنا كأبناء منطقة محتلة ..

7- إن اعتقال المواطنين الأربعة وتوجيه تهمة التحريض على "العصيان المدني" ينمان عن تزوير واضح ومقصود للحقيقة باطل، ومرفوض، فلا محرض بيننا إلا حقنا والعدل والسلام، وما من عصيان إلا تمسكنا بالخير .. ليس هناك عصيان كما لفقته إذاعة "إسرائيل" وإعلامها، وليس من الضروري أن نبين ما هو الفرق بين العصيان المدني والإضراب ..

لكل ما تقدم لم يبق أمامنا من خيار سوى الوقوف بصلابة من منطلق الدفاع عن النفس، حيث اتخذ اجتماع عام حضره حوالي الألفين من جماهير الجولان، قرروا الإضراب الشامل والمفتوح. وهدفنا من الإضراب مطالبة السلطات العسكرية الصهيونية احترام مشاعرنا الوطنية المشروعة والمتمثلة حرفياً بعدم تطبيق القانون المدني "الإسرائيلي" علينا نحن سكان القرى الأربع: مجدل شمس، مسعدة، بقعاتا، عين قينيا، أرضاً وشعباً، واعتبارنا سوريين نعيش على أرضنا تحت نير الاحتلال منذ عام 1967، وكذلك مطالبنا باطلاق سراح المعتقلين الأربعة ..

نوجه بياننا هذا للرأي العام المحلي والعالمي، إخلاصاً منا للموقف والحقيقة، ونهيب بكل القوى المحبة للسلام محلياً وعربياً، أن تقف على حقيقة ما يدور في الجولان، وتتفهم أوضاعنا، وتقف بجانبنا مع الحق والعدالة والسلام ..

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/